

## تقرير جديد: مقدم من الأمين العام

بعنوان "الاستثمار في الأمم المتحدة" من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي

قدم الأمين العام إلى الدول الأعضاء مقترحاته بإجراء إصلاح جذري في الأمانة العامة للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٦. وذكر أن قواعد المنظمة ونظمها والعقلية السائدة فيها بحاجة إلى إعادة تجهيز كبيرة واستثمارات هامة فيها إذا ما أريد للأمم المتحدة أن تفي بالتوقعات والمطالب المتزايدة الملقاة على عاتقها من قبل المجتمع الدولي.

وتستهدف هذه التدابير الجديدة التي يتطلب عدد كبير منها موافقة الدول الأعضاء تحديث الممارسات الإدارية المتبعة في الأمم المتحدة التي لم تخضع لمراجعة شاملة وإن كانت قد خضعت للتغيير التدريجي على مر السنين.

وقد قدم الأمين العام تقريره استجابة لطلب من الدول الأعضاء لأول مرة بتقديم مقترحات إليها من هذا القبيل، على نحو ما ورد في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي، ٢٠٠٥. ويستند إلى الإصلاحات التي نفذت في عام ٢٠٠٥ لتعزيز الإدارة والرقابة والمساءلة.

ويقول في تقريره:

"إن جهداً بهذا الحجم - إصلاح إداري واسع بقدر عمقه - إنما هو السبيل الوحيد أمامنا لتهيئة الأمانة العامة هئية تامة لتنفيذ جميع ولاياتها فتستخدم موارد دولها الأعضاء بحكمة وتتحمل المسؤولية الكاملة عنها وتحوز ثقة المجتمع العالمي بنطاقه الأوسع".

ويؤكد التقرير على وجه التحديد الحاجة إلى إجراء إصلاحات واسعة النطاق وإلى استثمارات هادفة لإعادة تساوق مهارات الموظفين على نحو يلي الأهداف التنظيمية الحالية والناشئة؛ وإلى رفع درجة مساءلة الإدارة وأدائها؛ وتحديث تكنولوجيا المعلومات؛ وتبسيط الميزانية والشؤون المالية؛ واستكشاف سبل جديدة وأكثر فاعلية من حيث التكاليف لأداء الأعمال؛ ويقترح إدخال تحسينات على التفاعل الجاري مع الدول الأعضاء فيها.

استنسخ التقرير هنا